

وظيفة الاستخلاف وتراكم رأس المال في النظام الاقتصادي الإسلامي

كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى

أ.م.د. عباس فاضل الدليمي

المقدمة

يشكل الأساس الحقوقي للمجتمعات الركن الأساس في البناء الاقتصادي ، فمن خلاله يستطيع الأفراد تنظيم نشاطهم الاقتصادي وبما يتوافق مع الأساس الحقوقي الذي يؤمنون به ويتبعونه ، لذا نجد المجتمع الليبرالي يسعى على الدوام الى رعاية الحرية الخاصة واحترام الملكية الفردية من اجل الوصول الى مستويات الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية عبر مقولتي الابتكار والاحتكار ، بينما نجد المجتمع الاشتراكي يسعى على الدوام الى رعاية الحرية الاجتماعية واحترام الملكية الاجتماعية وصولا الى مستويات الاستخدام الامثل للموارد المالية والبشرية عبر الاقتصاد المخطط والمسيطر عليه مركزيا من قبل الدولة .

اما الأساس الحقوقي الذي تعتمده المجتمعات الاسلامية والعربية على وجه الخصوص فانه يعاني من ضبابية وعدم وضوح الرؤية لانه يرتبط بمؤسسة الحكم ونظرتها الى الأساس الحقوقي لمجتمعاتها . لذا في الاعم الاغلب تختار مؤسسة الحكم الشكل الذي يناسب مصالحها الخاصة اولا ثم مصلحة مجتمعاتها ثانيا و في متارجحة بين رعاية الملكية الخاصة او العامة .

ان الأساس الحقوقي للمجتمعات الاسلامية والعربية من الواجب ان يمر عبر مقولة الاستخلاف باعتبار ان الاستخلاف هو المقولة الانسانية الاكثر تميزا في المجتمع الاسلامي و هو المقولة القادرة في الحظ على الهوية الاسلامية مع الاخذ بالمتغيرات العالمية في المناهج الاقتصادية ، اذ ان جوهر الاستخلاف هو عمارة الارض والتي اودع الله فيها كل ما يحتاجه الانسان مادامت السماوات والارض .

تتضح ثمرة نظرية الاستخلاف عند النظر الى المشكلة الاقتصادية والتي يحدد الفكر الليبرالي بمقولة الندرة ، فالزيادة السكانية لا تتناسب مع التطور الحاصل في الموارد المادية مما يحصل بسببه فارق كبير بين المورد البشري والمورد المادي وان الحل يمين في محاولة الاقلال من عدد السكان وتنظيم النسل وزيادة الانتاج وايجاد المجتمع الاستهلاكي والذي اوصل الى شيوع مفهوم الاقتصاد الحر العابر للقارات .

يحدد الفكر الاشتراكي المشكلة الاقتصادية بمقولة التناقض بين شكل الانتاج الاجتماعي وشكل التوزيع الفردي ، وان الحل يكمن في شيوع مفهوم الملكية الاجتماعية والذي بدوره يوصل الى الاقتصاد المخطط القادر على ازالة الاحتكار .

اما الفكر الاقتصادي الاسلامي فانه حدد المشكلة الاقتصادية بعدد ا مشكلة ثنائية الابعاد تتحد في سوء استغلال المورد المادي وكذا في سوء التوزيع . لان مفهوم الندرة يصطدم بقوله تعالى

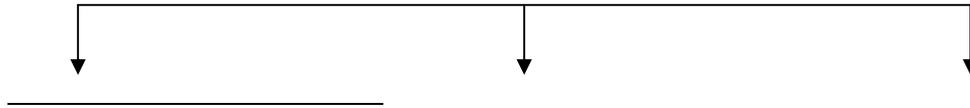
((ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معاش))^١ وقوله تعالى ((ومامن دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين))^٢ وقوله تعالى ((الي الله بكاف عبده))^٣ اما حصر الملكية بالملكية الاجتماعية لغرض التخلص من سوء التوزيع فهو يमित الدافع الفردي و عنصر لا يمكن اغفاله في اية عملية اقتصادية لمخالفته للفطرة الانسانية .
تنتقل معالجات الفكر الاقتصادي الاسلامي من خلال تفعيل وزيادة تراكم راس المال لان تراكم راس المال يعني زيادة في الاستثمار والزيادة في الاستثمار تؤدي الى تنمية بشرية ومادية في اقتصاد عابر للقارات منضبط بمفهوم الاستخلاف من اجل الحفاظ على الجانب الاخلاقي والعائدي للاقتصاد الاسلامي .

ان اختيارنا لبيان وظيفة الاستخلاف وتراكم راس المال في النظام الاقتصادي الاسلامي الغاية منه بيان مدى التطابق في المنظور الفني بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصادات الوضعية الاخرى ، ومدى افتراق الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادات الوضعية في الجانب العائدي والاخلاقي .
ضم البحث ثلاثة مطالب جاء الاول منها بعنوان الاستخلاف ، وجاء الثاني بعنوان تراكم راس المال ، فيما كان المطلب الثالث بعنوان النظام الاقتصادي الاسلامي ، ثم اردفنا البحث بخاتمة ضمت ابرز النتائج والتوصيات . ومن الله التوفيق .

المطلب الاول : الاستخلاف

مصدر الحق في الاسلام والله سبحانه وتعالى عبر الحقوق والواجبات التي رتبها لنا ، اذ و سبحانه وتعالى خلق الانسان وو به الحياة وسخر كل ما من شأنه مساعدة ذا الانسان ليحيا حياة انثة وسعيدة ، وارسل له الرسل والانبياء لينظموا الحياة وفق ارادة الخالق سبحانه وتعالى ومشيئته ولمصلحة البشر . اذ الانسان لا يستطيع العيش لوحده بل لابد له من الاجتماع .
والاجتماع يحتاج الى تنظيم و ذا التنظيم تحكمه الشريعة الاسلامية وفق الصيغة الرباعية ، و هي الصيغة التي يرتبط الانسان على اساسها باخيه الانسان - الرابطة الانسانية - فردا او جماعة . يرتبط بالطبيعة باعتبارها محلا لهذه العاقبة وكذا يرتبط الانسان بالخالق سبحانه وتعالى بعد الخالق مصدر لكل هذه العلاقات وبذا ينشأ قانونان الاول قانون التسخير والثاني قانون الاستخلاف .
قانون التسخير يمثل المخطط الاتي :

قانون التسخير



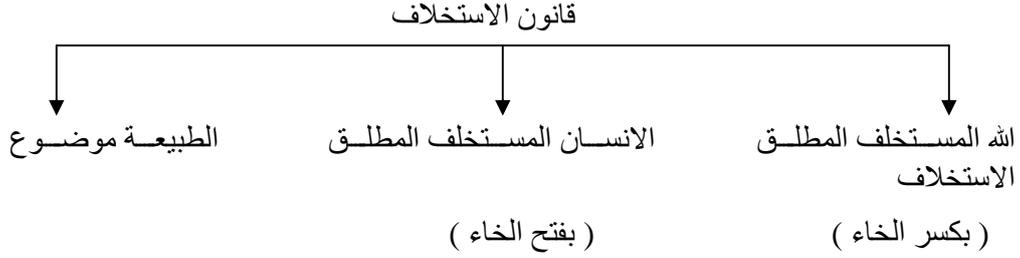
١- الاعراف / ١٠ .

٢- ود / ٦ .

٣- الزمر / ٣٦ .

الله الخالق المطلق الله المال المطلق الله المسخر المطلق
(بكسر الخاء)

وقانون الاستخلاف يمثل المخطط الآتي :



وان الرابطين القانونيين و العمل الانساني الهادف الذي دعت اليه نصوص كثيرة من القرآن والسنة النبوية الكريمة .

اما في الانظمة الوضعية فمصدر الحق و القانون الذي وضعه البشر لانفسهم عبر محاكاتهم للواقع ومعايشتهم له واجتهاداتهم العقلية المبنية عبر هذه المحاكاة ، لذا فان القانون الوضعي معرض لاحتمال الخطأ والصواب .

يتباين اساس الحق بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي ، فبينما يرى الراسماليون ان اساس الحق و الحرية الشخصية - الملكية الخاصة - نجد ان الاشتراكيين يرون الحرية الجماعية - الملكية الاجتماعية - الاساس للحقوقي في المجتمعات الاشتراكية ، ويذبح الاسلاميون الى القول بان الاستخلاف و الاساس الحقوقي في المجتمعات الاسلامية ، والتي يشكل المجتمع العربي جزءا منها .

عانى الاساس الحقوقي الاسلامي وغير الزمن الماضي من ضبابية وابتعاد عنه من قبل المجتمعات الاسلامية بدرجة او اخرى مما ادى الى تعطيله ، وبتدقيق النظر الى عالمنا المعاصر نجد ان الفكر الاشتراكي قد اخفق في تحقيق الهدف المرجو منه والمتمثل تطبيقا بالاتحاد السوفيتي سابقا وبالنتيجة ادى انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر القرن الماضي الى انهيار التجربة الاشتراكية .

اما الراسمالية فقد استطاعت ان تجدد نفسها وتتغلب على ازمتهما ((واذا كانت قاعدة الراسمالية قد نقصت جغرافيا خلال القرن الحالي فانها قد اثبتت مع ذلك انها اكثر قدرة على الحياة مما كان يتصور خصومها ، لقد تغلبت على اخطر التناقضات باللحظة المناسبة و كذا

نواجه الان راسمالية معاصرة تتميز بالاجتماعية الحيوية لمقتضيات العصر . استطاعت ان تجدد قوا الانتاجية وان تعيد علاقاتها الانتاجية حتى لاتفلت من سيطرتها ((لذلك تختلف الراسمالية المعاصرة عن الراسمالية التقليدية من حيث انه ((جرى تصحيح مسار الراسمالية في ظروف احتدام المواجهة مع الاشتراكية وفقدان المستعمرات السابقة . ولقد جرى بالفعل تحديثها بصورة مذهلة ، وقامت الراسمالية مابعد الصناعة حيث يصبح العلم نفسه قوة انتاجية خلاقة ، وحيث تتفتح مجالات جديدة غير معروفة من قبل الانتاج ، وتكرار الانتاج وتوسيع السوق وزيادة الاستهلاك)) و الامر الذي قادني الى اتخاذ الاساس الحقوقي لدى الولايات المتحدة نموذجا ينبغي الافادة منه وموازنته مع الاساس الحقوقي الاسلامي لنرى بوضوح ان الاساس الحقوقي الليبالي و الذي قاد الولايات المتحدة الامريكية للتربع على العرش العالمي وفؤاد بالسيطرة وبالنتيجة محاولة فرض نظامها القيمي على العالم الجديد .

ان التفصيل في مقولة الاستخلاف باعتبار الشكل الاسلامي للحقوق يقودنا الى المرور بمقولة التسخير فالتسخير اخذنا بينيته الثلاثية التي تبدا باعتبار ان الله و الخالق المطلق من قوله تعالى ((خلق الله السماوات والارض بالحق ان في ذلك لاية للمؤمنين))^٣ وقوله تعالى ((ذا خلق الله فاروني ماذا خلق الذين من دونه))^٤ وقوله تعالى ((سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الارض ومن انفسهم ومما لا يعلمون))^٥ وقوله تعالى ((ومن آياته خلق السموات والارض وما بث فيهما من دابة))^٦ .

والبنية الثانية باعتبار الله و المال المطلق مستنبط من قوله تعالى ((الم تعلم ان الله له مل السماوات والارض))^٧ وقوله تعالى ((للهم مل المل))^٨ وقوله تعالى ((تؤتي المل من تشاء وتنزع المل ممن تشاء))^٩ وقوله تعالى ((اني رسول الله اليكم جميعا الذي له مل السماوات والارض))^{١٠} وقوله تعالى ((ولم يكن لهرثية في المل))^{١١} .

والبنية الثالثة باعتبار ان الله و المسخر المطلق مستنبط من قوله تعالى ((الم تر ان الله سخر لكم ما في الارض))^{١٢} وقوله تعالى ((الم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات وما في

١ - فؤاد مرسي . الراسمالية تجدد نفسها ص٧ . سلسلة عالم المعرفة . المجلد الوطني للثقافة والعلوم والفنون والاداب . الكويت العدد ١٤٧ . شعبان ١٤١١ - - ١٩٩٠ م .

٢ - المصدر السابق نفسه ص٨ .

٣ - العنكبوت / ٤٤ .

٤ - لقمان / ١١ .

٥ - ي / ٢٦ .

٦ - الشورى / ٢٩ .

٧ - البقرة / ١٠٧ .

٨ - ال عمران / ٢٦ .

٩ - ال عمران / ٢٦ .

١٠ - الاعراف / ١٢٨ .

١١ - الفرقان / ٢ .

١٢ - الحج / ٦٥ .

الارض))^١ وقوله تعالى ((الذي سخر لكم البحر لتجري الفلـ فيه بامرہ))^٢ وقوله تعالى
﴿كذٰلِكَ سَخَّرْنَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^٣ وقوله تعالى ((السحاب المسخر بين السماء والارض
لايات لقوم يعقلون))^٤ .

وعلى التاسيـ ذا يكون الله سبلخه وتعالى و المستخلف المطلق (بكسر الخاء) اما الانسان
المستخلف المطلق بفتح اللام- مستنبط من قوله تعالى ((واذ قال رب اني جاعل في الارض
خليفة))^٥ وقوله تعالى ((و الذي جعلكم خلائف الارض))^٦ وقوله تعالى ((ثم جعلناكم
خلائف في الارض من بعد م لننظر كيف تعملون))^٧

اما الطبيعة موضوع الاستخلاف فهو مستنبط من قوله تعالى ((ليستخلفنهم في الارض كما
استخلف الذين من قبلهم))^٨ ((الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء)) و ((ولنسكننكم
الارض من بعد م ذلـ لمن خاف مقامي))^٩ وقوله تعالى ((الذي جعل لكم الارض مهـدا
وسلـ لكم فيها سبلا))^{١٠}

اود الاشارة نا الى ان ذا التاسيـ ليـ تاسيسا نظريا فحسب وانما يتجسد الى واقع معاش ،
اذا ربطنا بين المقولتين (أي التسخير والاستخلاف) بمقولة العمل الهادف المستنبط من قوله
تعالى ((وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون))^{١١} فالعبادة بمفهومها الشامل تحتاج الى بيئة مادية
يؤدي الانسان طقوسه فيها ، والعبادة حركة الاعضاء لفيـ ي جهد يبذله الانسان اضافة الى
التسامي الروحي الموجود فيها و ذا الجهد يحتاج الى طاقة لاستدامته ، والطاقة البشرية تحتاج
الى سعي للحصول عليها ، و ذا السعي نسميه العمل .

ينقسم العمل بناء على ماتقدم على قسمين الاول و العمل العبادي لقسم الثاني و العمل
المعاشيـ يكمل احد ما الاخر (ويرتبط ذان النوعان من العمل برباط وثيق ، والعلاقة
بينها اشبه بالعلاقة بين النظرية والممارسة فالاول فروض العبادة يمثل النظرية التي تضبط
طبيعة واتجاهات العمل والثاني و الممارسة التي تعزز النظرية وتقويها في النفس ولذا يتداخل
النوعان في السياق عندما تتحدث عنهما الايات))^{١٢}

١- لقمان / ٢٠ .

٢- الجاثية / ١٢ .

٣- الحج / ٣٦ .

٤- البقرة / ١٦٤ .

٥- البقرة / ٣٠ .

٦- الانعام / ١٦٥ .

٧- يونس / ١٤ .

٨- النور / ٥٥ .

٩- البقرة / ٢٢ .

١٠- البقرة / ١٤ .

١١- محسن خليل . في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي ص١٢٣-١٢٤ . بغداد . دار الرشيد للنشر ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م .

ان الإخلاف و العلاقة الاجتماعية كما نجد ا في القران الكريم ومن نا نتضح اولى معالم شكل الاساس الحقوقي للاستخلاف فهو ذو طبيعة اجتماعية كما ان الحرية الخاصة في المجتمع الليبرالي ذو طبيعة اجتماعية أي انها تمثل علاقة الانسان بالانسان ، وعلاقتها بالطبيعة ، وعلاقة الجميع بمصدر الحق .

يستلزم ذا الفهم منا ان نحدد علاقة الانسان بالانسان وفق مفهوم الاستخلاف لا وفق مفهوم الحرية الشخصية ، فالانسان مع الانسان بينهما علاقة شراكة في محل الامانة ، فالانسان في الفكر الاسلامي لي مالكا حقيقيا وانما و مال على سبيل الانابة او الوكالة او الخلفة وعليه العمل على وفق ارادة المنيب او الموكل (بكر الكاف) او المستخلف بكسر الخاء في فطرة الله التي فطر الناس عليها بقوله تعالى ((فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعملون))

لذا ينقسم الاستخلاف على قسمين استخلاف افراد واستخلاف دولة ، واستخلاف الدولة ينحصر في المنشآت العامة والتي نسميها اسلاميا بالمشتركات وكذا بيت المال .

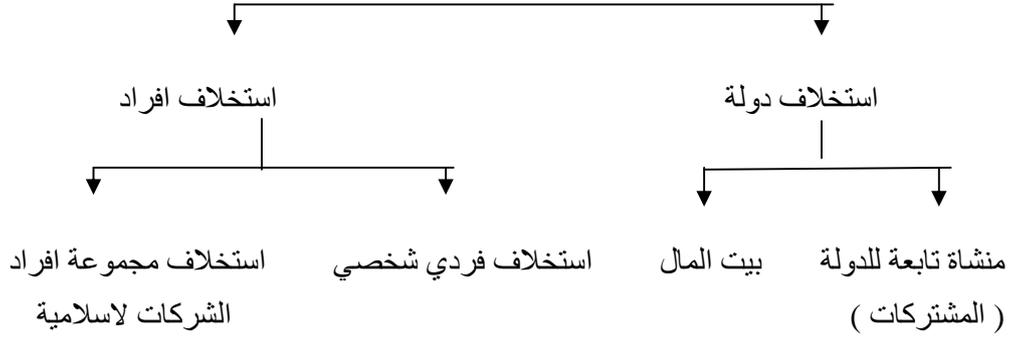
واستخلاف الافراد ينقسم على قسمين استخلاف فردي شخصي ، واستخلاف مجموعة افراد الذي تمثله الشركات الاسلامية : المضاربة والعنان والابدان والوجوه والمفاوضة . ويمكن رسم مخطط يمثل بكل الاستخلاف يتميز بالواقعية والريادة كونه قد طبق ابن الحضارة الاسلامية :

قانون الاستخلاف

|

انواع الاستخلاف

|



(المضاربة، العنان ، الابدان ، الوجوه، المفاوضات)

ان الانسان كائن خلقه الله من طين ونفخ فيه من روحه بقوله تعالى ((اذ قال رب للملائكة اني خالق بشرا من طين فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين))^١ ذا التاسي نلمح منه ان الانسان له ارتباط تكويني و الطين والارض كما اسلفنا في العنصر المهم الذي يكون محلا للعلاقة بين الانسان والانسان اضافة الى علاقتها في مع الانسان في الوقت نفسه ، و هذه العلاقة منشؤها الله سبحانه وتعالى الذي اودع في هذه الطبيعة كل ما يحتاجه الانسان ، ويسر الخالق للانسان سبل استخراج واستخدام ما اودع فيها و في كافية لاشباع حاجات الانسان وتحقيق سعاده الدنيوية و ذا الفهم مستنبط من قوله تعالى ((وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها)) وقال تعالى ((الي الله بكاف عبده))^٢ .

غير ذا التاسي نشأة العلاقة الاجتماعية و في عنصر متغير يختلف من مجتمع الى اخر ، وعلى ذا الفهم ايضا انقسمت المجتمعات وتمايزت الى مجتمعات اسلامية أو راسمالية أو اشتراكية أو اقطاعية وغيرها ، وعلى ذا الفهم يجب ان يكون شكل العلاقة بين الناس وساسة امور م (ولاة الامر) علاقة اساسها الاستخلاف نظرية وواقعا ملموسا ، فاذا ارتبطت سياسة ولاة الامور للناس بالاساس الحقوقي (الاستخلاف) فانها سوف تتميز بالثبات وتميزها بالثبات والوضوح يعني استثمار اعلى ، والاستثمار الاعلى يعني التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : تراكم راس المال

يتفق خبراء الاقتصاد من مختلف المدارس الاقتصادية على تقسيم رأس المال إلى قسمين أو نوعين ، الأول رأس مال دائم و رأس مال متغير قدر تعلق الأمر بالاقتصاد السياسي والمسائل

^١ - ص / ٧١-٧٢ .

^٢ - النحل / ١٨ .

المتفرعة عنه أي بانتاج القيم واصل هذه القيم ، وارتباطها بكل قسم أو نوع. والقسم الثاني رأس مال ثابت ورأس مال متداول. قدر تعلق الأمر بالمنظور المحاسبي الصرف^١ .
ونحتاج الى بيان كل نوع من هذه الانواع لتتضح ا مية مقولة التراكم بشكلها المعاصر في بناء اقتصاد متطور .

ان راس المال بصورة عامة ((السلع المنتجة التي تستخدم في انتاج اخر))^٢ بينما تعريف راس المال الثابت فهو ((السلع التي لا تستخدم مرة واحدة فحسب ولكن تعطي خدماتها وتسا م في العملية الانتاجية لفترة طويلة من الزمن))^٣ وأن تعريف رسل المال المتداول و ((الأموال التي تخصص لشراء الخامات أو لدفع أجور العمال)) ورأس مال هذه صفته يتميز بإمكان استرداده في وقت خطير، و وقت أنتاج السلعة وتسويقها.

اما راس المال الدائم فيمكن تعريفه بالقول ((انه تل العناصر الدائمة المختلفة التي تسهم في أي سياق للعمل))^٤ وتضم الارض والمباني والمكائن والادوات والمواد الاولية و مواد الطاقة والمواد المساعدة .

وراس المال المتغير و العمل ، وان تقسيمات العمل كانت الاساس في الانطلاق نحو مقولة التراكم ، ويمكننا حصر هذه التقسيمات عبر الفكر الاقتصادي كالاتي :

١- ابن خلدون عمل ظا ر - عمل مقتنى

٢- التقليديون، عمل حال، عمل ماض

٣- الاضافات الماركسية: عمل حي، ميت

٤- المدارس المعاصرة: حي، متراكم

إن تلاقي النظم الاقتصادية المختلفة في العقود الخمسة الماضية وظهور الإضافات المارشالية^٦ للانطلاق الموحد من جانبي العرض والطلب في آن واحد لتحديد مفهوم القيمة ، جعل خبراء الاقتصاد على مختلف مدارسهم الفكرية (الايدولوجية) يستخدمون مصطلحات فنية مشتركة وامتداداً لتطور تل المصطلحات عبر تطور الفكر لمدرسة كامبرج للاقتصاد السياسي حتى الاضافات الماركسية في الفكر التقليدي (الكلاسيكي)، أصبح الجميع يستخدمون لتحديد مفهوم

^١ - ينظر : مفيد القصير ، محاسبة التكاليف ص٤١ . بغداد مؤسسة المعاد الفنية ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

^٢ - محمد عزيز . مبادئ الاقتصاد الحديث ص٧٩ . بغداد . مطبعة المعارف ١٣٧٩ - ١٩٥٩ .

^٣ - محمد خليل برعي ، مبادئ الاقتصاد ص٤٥ القا رة . مكتبة نهضة الشرق ١٤٠٦ - ١٩٨٥م.

^٤ - المصدر نفسه ص٥٥ .

^٥ - محمد عزيز ص٣٢ .

^٦ - تعني بها الاضافات التي ابان عنها الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤م)الاقتصادي الانكليزي المعروف و مؤسس مدرسة كامبرج للاقتصاد الخاصة بعلاج النقص الحاصل بالنظرية الكلاسيكية وخلصتها اولا ادخال الانتاج (العرض) وثانيا ادخال عنصر الزمن وثالثا تفضيله لانواع الطلب والعرض .لمزيد من الايضاح ، ينظر : فاضل الحسب . اضافات مارشال ومسا ماته في تطوير الانتاجية الحدية ص٨٥ ومابعد . ا . مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ص٦٠، ع١٣٩٩، ١ - ١٩٧٨م.

العمل نوعين من المصطلحات الأولى منها العمل الحي الذي يمارسه العامل المنتج حالياً ، والعمل المتراكم Accumulated Work ومصطلح العمل المتراكم ذو دلالة لغوية واصطلاحية أكثر دقة وأقرب تعبيراً عن ما ية العمل المتجسد في الآلة من حيث أن قيمة العمل متراكمة عبر العمليات الإنتاجية التي أوجدته والتي تمثله الآن في القيمة المنتجة الجديدة^١.

أن جل ١ تمام الخبراء والمفكرين الاقتصاديين مستمد من الوقائع الاقتصادية والسياسية، لهذا يتطور المصطلح مع تطور هذه الوقائع إذ (حدثت تطورات هامة في الوقائع الاقتصادية والسياسية وكذلك في القيم الاخلاقية منذ أواخر العصور الوسطى ، تطورات مهدت لظهور العصر الحديث)^٢

فعلى سبيل المثال يختلف المفكرون الاقتصاديون في مصدر تراكم رأس المال في بداية تشكله إذ (لم تكن التجارة هي المصدر الوحيد لتراكم رأس المال قبل منتصف القرن الثامن عشر بل وجد إلى جانبها مصدر هام آخر وهو العمليات المالية. أي تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساعد على تراكم رأس المال وليست استعمالها وسيلة للمبادلة فحسب من أجل الحصول على ذا الربح ومن هنا كانت تسمية ذا التراكم برأس المال المالي إشارة إلى طريقة الحصول عليه ، ويرتبط تراكم رأس المال المالي على الأقل في بدايته، بتراكم رأس المال التجاري)^٣

ولهذا يربط الاقتصاد الوضعي بمختلف مدارسه بين التنمية والتراكم ((ان مفتاح النمو يكمن في مقولة التراكم سواء تم بتعظيم المدخرات واستثمارها فردياً أو بتجميع الفائض الكلي واستخدامه بأسلوب مخطط))^٤ و ما تفتقده اغلب الدول النامية و المدخل الذي ((يجعل من التنمية في العالم الثالث أمراً مستحيلاً لأن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة التكوين الرأسمالي إلى الدخل القومي في البلدان النامية (٥-٧%) بينما في الدول الصناعية (١٥-١٨%) بقطع النظر عن فارق معدل زيادة السكان والذي يعد متغيراً يجري لصالح الدول الصناعية))^٥.

أن ناك ارتباطاً وثيقاً بين تراكم رأس المال والمشروع الصناعي ((من الطبيعي أن يكون تراكم رأس المال عاملاً أساسياً في نشأة المشروع الصناعي))^٦ فتراكم رأس المال ليس تجميعاً لوسائل الإنتاج ذاتها وإنما هو تجميع لقيم وحقوق تمثل ثروة قابلة للتحويل إلى وسائل إنتاج ، ولذا فإن الوسيلة أو الآلة التي هي العمود الفقري للتراكم لها معنى آخر غير المعنى المادي ((ولا يقصد بالآلة مجرد تركيب مادي يساعد على اختصار وتسهيل العمل الإنساني فقد توصل الإنسان منذ زمن بعيد إلى اختراع أدوات تمكنه من اختصار وتسهيل عمله كالجارور والمطرقة، والسكين والأبرة وغيره... إنما يقصد بالآلة كما أنتجها وأدت إليها الاختراعات الفنية العلمية

^١ - ينظر . سمير امين . التراكم على الصعيد العالمي ص٣٧ وما بعد . ا. ترجمة حسن قيسي . بيروت . دار ابن خلدون دت .

^٢ - المصدر نفسه .

^٣ - احمد جامع . الراسمالية الناشئة ص٢٤ . مصر . دالر المعارف ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م .

^٤ - عبد الأمير المياحي . التنمية ص١٨٣ . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الشريعة /جامعة بغداد ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م .

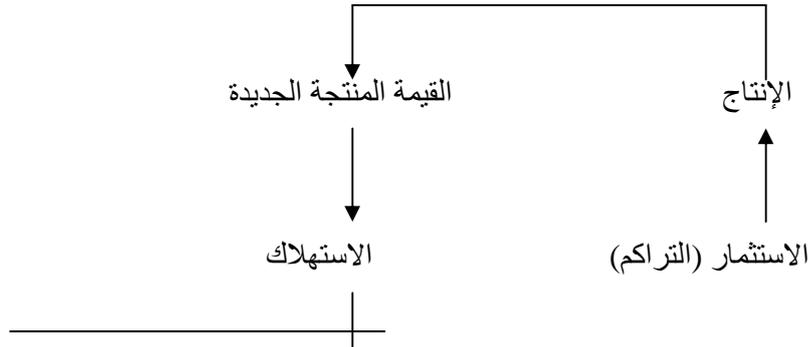
^٥ - المصدر نفسه .

^٦ - احمد جامع ص٢٤ .

التركيب المادي الذي يحتوي على أدوات تؤدي تلقائياً العملية الفنية نفسها كما يؤديها العامل قبل اختراع الآلة في ذاتها أي أن تستمد قوتها المحركة بواسطة القوة الإنسانية أو أية قوة أخرى كالقوة البخارية أو الكهربائية أو غير ذلك. فالأداة بدلاً من أن تكون تركيباً بسيطاً في يد العامل يستعمله ويوجهه بماله من مهارة فنية لأحداث عملية فنية معينة مخصص لها كما كان الحال من قبل، أصبحت هي نفسها يداً مستقلة تأخذ شكل جزء من تركيب أكبر وأكثر تعقيداً (و الآلة)^١

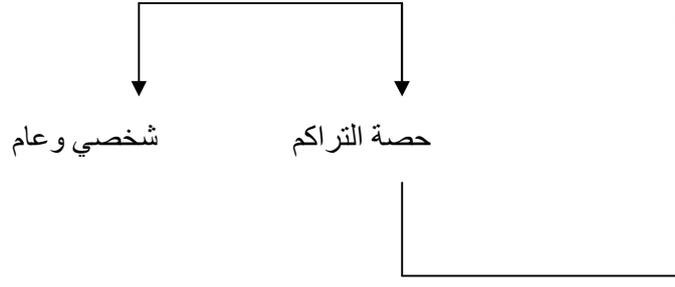
يقود ذلك المنظور الدقيق لمصطلح التراكم بشكله الحديث والمعاصر إلى الكشف عن ارتباط مفهوم التراكم الوثيق بتوليد القيمة وكون التراكم وعاءاً لها وأساساً تستند إليها و محور التنمية والبناء الاقتصادي الحديث إذ التعامل معه باعتباره المقولة الاقتصادية الأكثر دقة وكشفاً عن متانة البناء الاقتصادي.

فالتراكم مرادف للفظ الاستثمار والمعنيان يكشفان عن قدرة الإنتاج والاستهلاك في تكوين رؤوس الأموال لأستثمارها وتنميتها فإذا أخذنا مقولة الإنتاج بعناصره المعروفة ووضعناه إزاء مقولة التراكم باعتبارها مقولة اقتصادية نحصل على نسب تناسب طردية يقوم بتنظيمها الاستهلاك الحقيقي تتوسع بشكل أفقي وعمودي في توليد القيمة المنتجة الجديدة، فتوليد القيمة يحتاج إلى تطوير عناصر الإنتاج وتجديدها وعملية التطوير والتجديد تحتاج إلى استثمار أموال جديدة، واستهلاك هذه القيمة المنتجة الجديدة بشكل دائم ومنتظم يسرع بعملية الإنتاج، وتسريع الإنتاج يحتاج إلى استثمار جديد . يمكن تشكيل المخطط الآتي توضيحاً لهذه العملية.



^١ - المصدر السابق نفسه .

^٢ - المقولة الاقتصادية هنا فكرة إنسانية مجردة تعبر عن جوهر الأمر بلفت النظر عن جوانب كثيرة ، قد تكون أساسية من ناحية حقيقة الأمر وكظاهرة . ولكننا بحسب منظور الفحص والاختبار نستخدم التجريد أي التركيز على شيء مشترك للأمر والظواهر المراد فحصها بغض النظر عن الجوانب العرضية ، فالسلعة والسعر وسعر الصرف والعملة كلها مقولات ، أي كلها استنتاجت من خلال عملية التجريد فعند القول بالسعر من أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة نفسها ، نعني بذلك أن السعر لا يعني سعراً محدداً لسلعة معينة ، وإنما هو بصفة عامة مجرد عن كونه سعر سيارة أو سعر رغيف خبز ، توصلت البشرية بهذه الطريقة خلال الزمن الطويل إلى مقولات ازدحمت في مؤلفات المفكرين الاقتصاديين من جميع المدارس دون استثناء . لمزيد من الإيضاح ينظر : عباس الدليمي . حد الكفاية ص٦٦ . رسالة ماجستير . مقدمة إلى كلية الشريعة /جامعة بغداد ١٤١٨ - - ١٩٩٨م.



ان التراكم في عالم اليوم اصبح مرادفا للتخلف بالنسبة الى الدول العربية لان التخلف في مجتمعاتنا العربية مرتبط بالتبعية ، والتبعية واقع لا يمكن نفيها ، فالعالم اليوم مقسم من الناحية الاقتصادية الى مراكز واطراف ، المركز تمثله دول الشمال والاطراف تمثله دول الجنوب ، ويمكن تحديلتخلف عبر المظاهر الاتية :

- ١- تفاوت الانتاجية في القطاعات المختلفة
- ٢- تضعف البنيان الاقتصادي
- ٣- السيطرة الخارجية^١

ان المظاهر المذكورة انفا والتي تتوافق مع موضوع البحث في السيطرة الخارجية والتي تجسد المعادلة الاتية (سياق تخلف الاطراف = نمو المراكز) ذا معناه ان نمو المراكز ونمو التخلف في الاطراف ((البلدان المتخلفة التي تظهر بوصفها تشكيلات مختلفة في نظام عالمي واحد ويتهي اختراق تشكيلاته الراسمالية المركزية والطرفية ، فالاشكالية التي تبني في طونها نظرية التراكم على الصعيد العالمي هي انها و خاص في التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية العيانية لراسمالية المركز يتمثل في ان نمط الانتاج الراسمالي فيها ليس هو المهيمن فحسب ، بل يتجه الى ان يصبح النمط الوحيد لان امتداده مبني على توسع السوق الداخلية ، بالمقابل انها و خصوصي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لراسمالية الاطراف يتمثل في ان نمط الانتاج الراسمالي فيها مسيطر ، لكن سيطرته لاتؤدي الى تفرد الانتاج في لان امتداد الراسمالية بنا مبني على السوق الخارجية وينجم عن ذلك ان انماط الانتاج ما قبل الراسمالية لاتندثر بل تتحول وتخصص لنمط الانتاج المسيطر على الصعيدين العالمي والمحلي))^٢

لذا يتوجب علينا تمييز نوعين من التراكم : التراكم الاولي ومن ثم التراكم الموسع فالتراكم الاولي دائما يسعى للحصول على الربح من القطاعات غير الراسمالية و مليغي التاكيد عليه ان ذلك يعني ان راس المال المحلي سوف يعمل لصالح راس المال الاجنبي وبذلك تقل وتتحدد امكانية راس المال المحلي و و ابرز ماود الاشارة اليه لان معنى

^١ - ينظر : جاد عبد الكريم الجباعي . نحو رؤية ديمقراطية للمساواة القومية ص ١ . مقال منشور على الانترنت

www.aklaam.net /٢٩ تموز/٢٠٠٢ م .

^٢ - المصدر نفسه

ذل ان راس مالنا سيبقى راس مال طرفي وتوضيح هذه الالية كالاتي ((فالانخراط بالسوق العالمية يحدد بنية الاسعار الداخيلية . هذه البنية التي تتيح تحويلا منظما في القيمة من الاطراف نحو المتروبول ولما كان الامر يتعلق بتبادل غير متكافئ فالفضية لنا تتعلق باولية تراكم اولي لباولية اعادة انتاج موسع . فالتراكم الاولي لم يكن سابقا تاريخيا فقط على الانتاج الموسع (التراكم الموسع هل انه مازال معاصرا ، و يطبع كل العلاقة القائمة بين المركز والاطراف ضمن المنظومة العالمية ، لذا كان نمو المراكز يحتجز نمو الاطراف ويعمق تخلفها))^١ .

ان مفهوم الاحتكار السائد في النظام الراسمالي يمنع راس المال المتكون في الدول النامية من الدخول الى حلبة المنافسة مما يبقي الهوة بين المركز والاطراف واسعة ، ويبقي نمو الاطراف فقط على السوق الخارجية و لا يؤدي الى تحقيق الازد بار المطلوب .

ان احتجاز النمو ان جاز التعبير مرده الى سيطرة راس المال الاجنبي ومنافسة الواردات و مايسعى الى تحقيقه النظام العالمي الجديد في ظل مفهوم العولمة .

المطلب الثالث : نظام الاقتصاد الاسلامي

ان نظام الاقتصاد الإسلامي و السلوك الإسلامي باتجاه استخدام الموارد المادية في تلبية المتطلبات الإنسانية الضرورية والحاجة والتحسينية^٢ .

و اول ملية الى الذ ن في نظام الاقتصاد الاسلامي و السلوك الفردي والجماعي المتوافق مع العقيدة الاسلامية والتي يمثلها في ذا البحث قانون الاستخلاف فمتى كان سلوك الفرد المسلم متوافقا مع قانون الاستخلاف المستنبط من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة كان سلوكا اقتصاديا يمكن تسميته بالسلوك الاسلامي ، و لنا لابد من الاشارة الى ان مفهوم المواطن في الدولة الاسلامية و اعم من مفهوم الفرد المسلم لان الدولة الاسلامية تضم في رعايا المسلم وغير المسلم ، والنظام الاقتصادي الاسلامي يتعامل مع الجميع مسلمين وغير مسلمين ، وقد امتلئت كتب الفقه الاسلامي في تناول قضايا ال ل الذمة وكيفية التعامل معهم ، ونميل الى ترجيح الراي القائل بان غير المسلمين عليهم ما على المسلمين من واجبات تجاه الدولة الاسلامية وعلى الدولة الاسلامية ان تعمل على رعاية مصالحهم واحترام معتقداتهم الدينية مادامت لاتخرج عن الاطار العقائدي وممارسة الشعائر الخاصة بهم والتاريخ الاسلامي ز اخر بمنثل ذا التعاون فالنبي الكريم (ص) كان جاره يهودي ومات النبي (ص) ودرعه مر ونة عند يهودي .

نخلص من ذا ان السلوك البشري في نظام الاقتصاد الاسلامي منضبط برباط عقائدي اسلامي الصبغة ومرتبكذل . بنظام الاخلاق الاسلامي مع الاخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الفنية المبنية على اساس التطور المعرفي للعلوم الانسانية في كيفية الاستفادة من الموارد البشرية ، لان السلوك الاسلامي ذا سوف يكون باتجاه الموارد المادية .

^١ - المصدر السابق نفسه .

^٢ - ينظر مقال على الانترنت <http://www.mawsoah.net>

ان غاية كل الاقتصادات القديمة والمعاصرة هي في تلبية المتطلبات الانسانية المتنوعة والمتجددة ولكل نظام اقتصادي طريقته في الوصول الى تحقيق هذه الغاية فهناك المنهج الحر الذي يسمح للفرد بممارسة النشاط الاقتصادي والاستفادة القصوى من عائدات هذا النشاط واستثماره في المجال الذي يعتقد صحيا في تحقيق ربح اعلى وان دور الدولة في هذا المنهج و دور محدود يتحدد في الاشراف على الصالح العام ، وقد اثبتت التطبيقات المعاصرة عن نجاح هذا المنهج في تكوين تراكم رأسمالي كبير يتم استثماره في كل بقاع العالم واساس هذا المنهج عاملان ما الربح والابتكار . لذا تنتشر اغلب المراكز البحثية المتخصصة في العالم في الدول التي تختار هذا المنهج .

والمنهج الاخر و المنهج المقيد والذي يسمح للفرد بممارسة نشاطه الاقتصادي في المجال الذي يعتقد المجتمع صحيا والذي يتطلب دورا اوسع للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بالاتجاه الذي تعتقده اكثر قدرة على تكوين تراكم رأسمالي يسمح بتنمية متسارعة تكون من حصة الجميع وفي هذا المنهج تنوب الدولة عن المجتمع في التخطيط والممارسة للنشاط الاقتصادي .

اما المنهج الاسلامي الاقتصادي فهو يمثل طريق الوسطية فهو في الوقت الذي يعطي للفرد الحية في ممارسة نشاطه الاقتصادي تكون هذه الحرية منضبطة برابط عقائدي اخلاقي يوجه راس المال باتجاه تراكم رأسمالي اعلى ويسمح للدولة بممارسة دورها بالوكالة للنهوض باعباء الاستخلاف الذي يتطلب رقابة صارمة على النشاط الاقتصادي غير المنضبط والذي يمثل نظام الحسبة الاسلامي و نظام يشبه اليوم من مفهوم منظمات المجتمع المدني ، اذ ان مفهوم الرقابة الفردي والجماعي و افضل طريق للوصول الى تحقيق معدلات عالية لتراكم رأسمالي قادر على تكوين تنمية مستدامة تلبى اكبر قدر ممكن من المتطلبات الضرورية والحاجية والتحسينية .

ان هذا المنهج الاسلامي يحتاج الى بناء مؤسساتي كبير ينسجم ومنهج ممارسة الاستخلاف البشري على الارض ، وان الخطا الكبير الذي حصل سابقا ويحصل حاليا في بناء اقتصاد اسلامي ناجح و في تخلف المؤسسات الاسلامية في الانسجام مع مبادئ الاستخلاف وجنوح اغلب الدول الاسلامية الى استنساخ تجارب اقتصادية مبنية اما على اساس المنهج الحر او على اساس المنهج المقيد ، و الامر الذي افقد الشخصية الاقتصادية الاسلامية توازنها وقاد الى التخلف في كيفية ممارسة النشاط الاقتصادي وفق احكام الشريعة الاسلامية .

ولتأكيد راينا نشير الى ان مفهوم الحاجة وفق المفهوم الاقتصادي الاسلامي هي ((الرغبة في مطلب او مجموعة مطالب انسانية مقابل الموارد الاقتصادية المتاحة اذ يؤدي تحقيقها والاستجابة اليها الى انماء الطاقات البشرية وتطويرها تلذ الطاقات المستخلفة في عمارة الارض في ضوء نمط الاستهلاك الاسلامي ومحدداته))^١ .

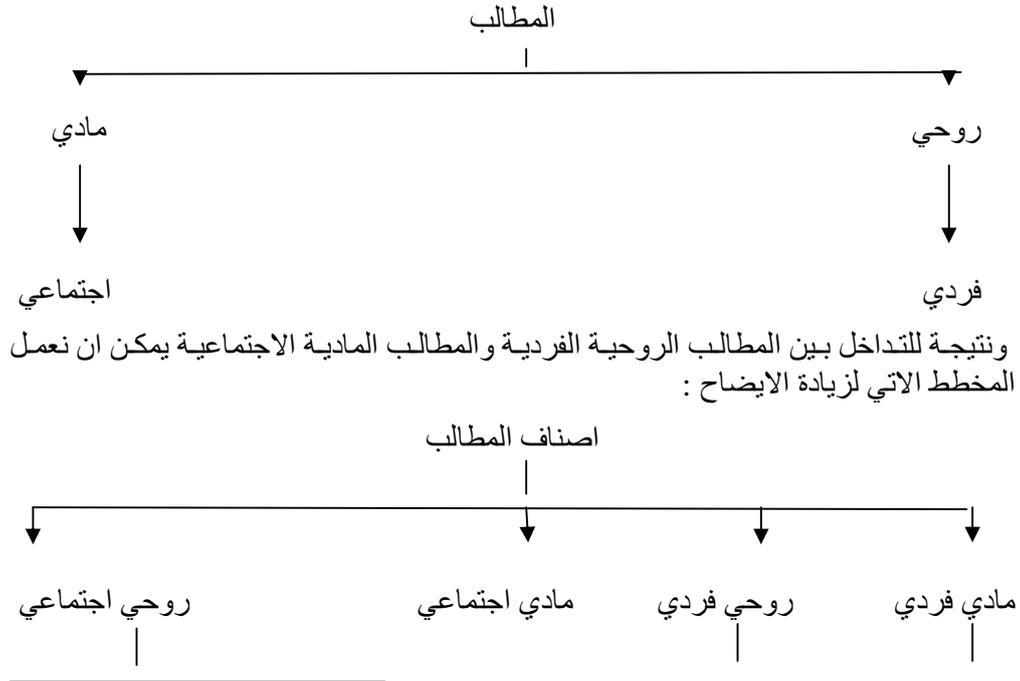
^١ - فاضل عباس الحسب الحاجة الاقتصادية وتصنيفها في مذ ب الاقتصاد الاسلامي ص ٢٥ . مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد . العدد الاول ١٤١١ - - ١٩٩٠م .

نستنتج من ذا التعريف الآتي :

- ١- الرغبة .
- ٢- المطالب الإنسانية .
- ٣- انماء الطاقة البشرية وتطويرها .
- ٤- الغاية في عمارة الارض وفق الاستخلاف .
- ٥- يحقق ذلك من خلال نمط الاستهلاك الاسلامي ومحدداته .

فالرغبة اقتصادية معناها شعور باطني داخل الفرد للحصول على ما يراه مناسباً لاشباع غرائزه . ذا يعني ان الحاجة في اسبق وجودها من الرغبة ، فالحاجة الي ((الغذاء موجودة فينا وجوداً طبيعياً ولكن الرغبة في الخبز لايمكن ان نتصور وجودها الا بعد اكتشاف القمح وتقدم طريقة اعداده))^١

اما المطالب الإنسانية فهي اعم من الحاجة لان كل حاجة انسانية تعد مطلباً انسانياً ونا تضاف الحاجات المادية والروحية كمطالب انسانية في نظام الاقتصاد الاسلامي ويمكن عمل المخطط الآتي لتوضيح هذه الفكرة :



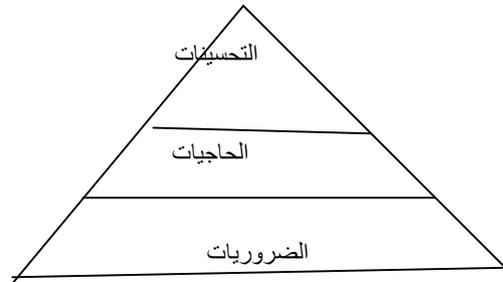
^١ - محمد عزيز ص ٩.



لقد جمع الامام الشاطبي هذه المطالب بقوله ((تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصد ا في الخلق . ذه لاتعدو ثلاثة اقسام احد ا ان تكون ضرورية والثاني ان تكون حاجية والثالث تحسينية))^١

يسعى الفكر الاسلامي من خلال ذا التقسيم الى ضمان ((سعادة الدنيا والاخرة ، وان المنتبغ للمصالح التي قصد الفقه الاسلامي تحقيقها للمسلمين يجد ثلاثة مقاصد تستقيم الحياة الاجتماعية وتهنؤ بها ويترنق صفه الحياة دونها ، اذ يصاب المجتمع بحرج وبعسر وبمشقة تجعل طيب الحياة وصفو ا تارة مستحيلا وتارة ضيقا حرجا ، او تستقيم الحياة بلا حرج ولكن بضيق لو رفع لطابت الحياة الاجتماعية فردا او اسرة او مجتمعا))^٢

ان ذا التقسيم عند الشاطبي يسمى اقتصاديا بسلم الاوليات ، ويمكن تشكيله على شكل رمي وكالاتي :



ان المعنى المقصود للمطالب الضرورية و ((انها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقدت لن تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهاجر وفوت حياة وفي الاخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين))^٣ ذه الضرورات هي لحفظ الدين و هي مطلب اجتماعي وروحي وثقافي و هي القسم الرابع من التقسيم السابق الذكر ، ولهذه الضرورات شرع الخالق سبحانه وتعالى الاحكام المتعلقة بالعبادات ، وكذل حفظ النفس البشرية عن طريق تشريع الاحكام الخلة بالنكاح وتحريم الزنا و هي مطلب مشترك بين الفردي الروحي والاجتماعي روعي ، وكذل حفظ العقل من خلال تشريع الخاصة بتحريم

^١ - الشاطبي . الموافقات في اصول الشريعة (٨/٢) لبنان . دار المعرفة . د . ت .

^٢ - خالد رشيد الجميلي . المدخل لدراسة الشريعة ص ٢٤ العراق . الموصل . مطبعة التعليم العالي ١٤١٠ - - ١٩٨٩ م .

^٣ - الشاطبي (٨/٢) .

المسكرات ، واعتبر بعض الفقهاء الاعتداء على العقل موجبا للدية الكاملة . وحفظ العقل مطلب يشترك فيه الجانب الروحي الفردي والروحي الاجتماعي .

واما حفظ العرض والنسل فعن طريق تشريع الاحكام الخاصة بحرمة الزنا والقذف وتشريع الزواج و ي مطلب يشترك فيه الروحي الاجتماعي والروحي الفردي وحفظ المال عن طريق تشريع الاحكام الخاصة بتحريم الربا وبالحجر على السفهه وتحريم الغصب والاتلاف وتحريم اكل اموال الناس بالباطل واباحة التجارة وفق احكام البيع والشراء الاسلامية و ي تدخل ضمن المادي الفردي .

اما معنى المطالب الحاجية وكما ورد عند الامام الشاطبي فهو ((انها مفترق اليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب الى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب . فاذا لم تراخ دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة))^١ و ي المقصد الثاني الذي حددته الشريعة الاسلامية وسعى الفقه الاسلامي الى تحقيقه من خلال الاحكام الشرعية التي اقرت ا فقد ابيح عقد الدين والرهن والاجارة والسلم رغم انه بيع المعدوم و ابيح للحاجة ، وعقد الاستصناع ابيح ايضا رغم عدم وجود السلعة عند الاتفاق واستلام الثمن وكذا تشريع الطلاق لحاجة الطرفين الى الحل بعد ان تصبح الحياة صعبة بين الزوجين فيرفع الضرر بالافتراق ، ومثلها تشريع الدية في القتل الخطا على العاقلة لان حاجة الجاني اقتضت الرفق به لعدم القصد المسبق في ارتكاب القتل الخطا^٢ .

و هذه المطالب الحاجية تدخل ضمن المادي الفردي او الاجتماعي المادي ، و ي بصفتها هذه تختلف من شخص الى اخر . ومن مجتمع الى اخر ، على العكس من المطالب الضرورية التي تكاد تكون متوازنة عند الافراد كلهم .

ورد تعريف المطالب التحسينية عند الامام الشاطبي بقوله ((الاخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الاحوال المدنسات التي تانفها العقول الراجحات))^٣ وتشتمل التحسينات على العبادات مثلما تشتمل على المعاملات ومن امثلتهاخذ الزينة عند الذهاب الى المساجد ، واحكام الصدقات والنوافل واصول الاكل والشرب واللباس والحديث وحتى عدم الاسراف في ماء الوضوء ، وفي المعاملات نحو تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير وتحريم الربح الفاحش وعدم بيع الانسان على بيع اخيه وعدم جواز المثلة بالاعداء وقتل شيوخهم او نساءهم او اطفالهم .

يمر تحقيق التوازن بين المطالب الضرورية والحاجية والتحسينية من خلال نمط الاستهلاك الاسلامي ، والذي تحدده ضوابط او محددات عقائدية وفنية ، فالمحددات الفنية تتشابه مع ما موجود في الفكر الاقتصادي الوضعي ، اذ كلما تطور الاقتصاد زادت المداخل نتيجة الاستهلاك للسلع الكمالية .

^١ - المصدر نفسه (٢/١٠-١١) .

^٢ - ينظر : خالد رشيد الجميلي ص ٤٥ .

^٣ - الشاطبي (١١/٢) .

اما فيما يخص المحددات العقائدية فهناك اختلاف بين الفكر الاقتصادي الاسلامي وبين الفكر الاقتصادي الوضعي من حيث ارتباط هذه المحددات بمبدأ الحلال والحرام ، اذ ان الحاجات القابلة للاستهلاك هي التي تكون من نتاج العمل الصالح فقط ، اما في الفكر الوضعي فليدناك تفريق بين انواع العمل ، فاي سلعة تنتج بالعمل يمكن استهلاكها وان كانت مشاعر الانسان نفسه ينقسم العمل من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الاسلامي على خمسة اقسام :

- ١- الواجب .
- ٢- المندوب .
- ٣- المباح .
- و في اقسام العمل الصالح .
- ٤- المكروه و موضع خلاف بين الفقهاء .
- ٥- الحرام و موضع اتفاق على حرمة .

ان الحاجات في الفكر الوضعي تكون اما ضرورية او كمالية ، اما في الفكر الاسلامي فان الحاجات تكون ضرورية او حاجية او تحسينية .

ان هذا الفرق في التقسيم يعطي ميزة فنية لمذاهب الاقتصاد الاسلامي ، فالسلعة تنتقل من الضروري الى التحسيني مروراً بالحاجي ، اما في الفكر الاقتصادي الوضعي فيكون انتقال السلعة على هيئة قفزة من الضروري الى الكمالي ، اذا ما علمنا ان القاعدة الاقتصادية تؤكد على ان اكثر المداخل الاقتصادية تستهلك الضروري وان اقل المداخل تستهلك الكمالي ، يتضح لنا فائدة الانتقال الحركي المتدرج و امينته في تنظيم الاستهلاك بشكل متوازن مع تطور المداخل للمواطن في الدولة الاسلامية وخضوعه لمحددات وضوابط نمط الاستهلاك الاسلامي ، وانعكاس ذلك كله على التنمية الاقتصادية .

الخاتمة :

النتائج :

- ١- ان التنظيم الاقتصادي الاسلامي تحكمه الصيغة الرباعية : الانسان ، الانسان الاخر ، الطبيعة ، الله سبحانه وتعالى .
- ٢- ان قانون التسخير وقانون الاستخلاف ما الاساس في بناء اساس حقوقي قادر على الحفاظ على الهوية الاسلامية في ظل عالم يتسم بالتغير المستمر والسريع جدا .

- ٣- ان تراكم راس المال ووظائفه في القرن الحالي والحضارة المعاصرة . ولا يمكن وجود تنمية اقتصادية مستدامة بدون تراكم متطور لراس المال .
- ٤- ان تراكم راس المال في عالم اليوم يقابله التخلف للدول العربية والاسلامية .
- ٥- ان نظام الاقتصاد الاسلامي معناه السلوك الاسلامي باتجاه الموارد المادية في تلبية المتطلبات الانسانية الضرورية والحاجية والتحسينية .
- ٦- ان الامام الشاطبي له فضل السبق والريادة في تقسيم المطالب الانسانية بشكل اكثر اتزاناً من المفكرين الاخرين .

التوصيات :

- ١- ضرورة الافادة من الافكار الرائدة للمفكرين الاسلاميين عند التماس للفكر الاقتصادي الاسلامي .
- ٢- الا تامل متزايد بالظواهر الاقتصادية المعاصرة ودراساتها لغرض الافادة من الجانب الفني في تطوير تميزنا المستدامة مع الاحتفاظ بالجانب الغقائدي حفاظاً على الهوية الاسلامية من الاندماج المضيق للشخصية ان جاز التعبير .
- ٣- ضرورة الانتقال من دول الاطراف الى دول المركز لتوافر الامكانيات في كثير من الدول الاسلامية لتجاوز الفجوة الاقتصادية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .
- ٤- التقيد بالسلوك الاسلامي نحو اشباع المتطلبات الانسانية على وفق ضوابط نمط الاستهلاك الاسلامي .
- ٥- ضرورة التقيد بتقسيمات العمل الاسلامية من اجل بناء تنمية مستدامة في الدول الاسلامية

المصادر

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- احمد جامع . الراسمالية الناشئة ص ٢٤ . مصر . دالر المعارف ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م .
- ٣- خالد رشيد الجميلي . المدخل لدراسة الشريعة ص ٢٤ العراق . الموصل . مطبعة التعليم العالي ١٤١٠ - ١٩٨٩ م .

- ٤- سمير امين . التراكم على الصعيد العالمي ص٣٧ وما بعد . ا. ترجمة حسن قيسي . بيروت . دار ابن خلدون د ت .
 - ٥- الشاطبي . الموافقات في اصول الشريعة (٨/٢) لبنان . دار المعرفة . د ت .
 - ٦- عباس الدليمي . حد الكفاية ص٦ . رسالة ماجستير . مقدمة الى كلية الشريعة /جامعة بغداد ١٤١٨ - - ١٩٩٨م .
 - ٧- عبد الامير المياحي . التنمية ص١٨٣ . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الشريعة /جامعة بغداد ١٤٠٨ - - ١٩٨٧م .
 - ٨- فاضل عباس الحسب الحاجة الاقتصادية وتصنيفها في مذ ب الاقتصاد الاسلامي ص٢٥ . مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد . العدد الاول ١٤١١ - - ١٩٩٠م .
 - ٩- فاضل الحسب إضافات مارشال ومسا ماته في تطوير الانتاجية الحديدية ص٨٥ وما بعد . ا . مجلة البحوث الاقتصادية والادارية س٦، ع١٣٩٩٦، ١ - - ١٩٧٨م .
 - ١٠- فؤاد مرسي . الراسمالية تجدد نفسها ص٧ . سلسلة عالم المعرفة . المجل الوطني للثقافة والعلوم والفنون والاداب . الكويت العدد ١٤٧ . شعبان ١٤١١ - - ١٩٩٠م .
 - ١١- محسن خليل . في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي ص١٢٣-١٢٤ . بغداد . دار الرشيد للنشر ١٤٠٢ - - ١٩٨٢م .
 - ١٢- محمد خليل برعي ، مبادئ الاقتصاد ص٤٥ القا رة . مكتبة نهضة الشرق ١٤٠٦ - - ١٩٨٥م .
 - ١٣- محمد عزيز . مبادئ الاقتصاد الحديث ص٧٩ . بغداد . مطبعة المعارف ١٣٧٩ - - ١٩٥٩ .
 - ١٤- مفيد القصير ، محاسبة التكاليف ص٤١ . بغداد مؤسسة المعارف الفنية ١٣٩٩ - - ١٩٧٩م .
- الانترنت :
- ١- جاد عبد الكريم الجباعي . نحو رؤية ديمقراطية للمسالة القومية ص١ . مقال منشور على الانترنت www.aklaam.net ٢٩/تموز/٢٠٠٢م .
 - ٢- مقال على الانترنت <http://www.mawsoah.net>